

"السيسي" يحرم الفلاحين من 55% من السعاد لصالح التصدير بلا اكتراش بالأمن الغذائي



الجمعة 19 ديسمبر 2025 م

في جريمة اقتصادية جديدة بحق الفلاحين المصريين، قررت حكومة الانقلاب سرقة دعم الأسمدة من المزارعين البسطاء وتمويله إلى أرباح المصانع الكبرى عبر التصدير، لتصل نسبة المخصصات للتصدير إلى 53% مقابل تقليص حصة الفلاحين المدعومة إلى 37% فقط.

هذا القرار الذي يأتي في ظل أزمة اقتصادية خانقة وارتفاع جنوني للأسعار، ليس مجرد سياسة خاطئة، بل هو خيانة مباشرة للفلاحين الذين يعتبرون عماد الاقتصاد الوطني، وتهديد صارخ للأمن الغذائي المصري في ظل ظروف غير مسبوقة من التدهور المعيشي.

قرار جائر: التصدير أولاً والفلاحون في آخر القائمة

بدأت وزارة الزراعة تطبيق نظام جديد للحصص السعادية يعتمد على توجيهه 53% من إنتاج الأسمدة للتصدير مقابل 45% سابقاً، بينما تم تقليص الكميات المدعومة المخصصة للفلاحين من 55% إلى 37% فقط ورفعت الحكومة سعر الطن من 4500 جنيه إلى 6000 جنيه، مع ادعاء كاذب بأن وزارة المالية ستتحمل الفارق لكن على أرض الواقع، يدفع الفلاحون الثمن الحقيقي من جيوبهم ومن محاصيلهم.

يقول د. محمد عبدالله، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة: "هذا القرار يمثل انقلاباً على الفلاحين بكل معنى الكلمة، الدولة تتخلى عن مسؤوليتها الأساسية في تأمين مدخلات الإنتاج الزراعي لصالح أرباح قصيرة المدى من التصدير. نحن لا نتحدث عن سياسة اقتصادية بل عن جريمة منظمة تهدى للأمن الغذائي القومي". ويضيف: "الغاز الطبيعي الذي تشتريه المصانع بـ 5.5 دولار يُباع للنفط بأسعار تفوق قدرته، بينما يصدر الباقى لتحقيق أرباح طائلة للمستثمرين المقربين من السلطة".

الفلاحون يدفعون الثمن: انخفاض الحصص وارتفاع الأسعار

تأثرت المحاصيل الحيوية بشكل كارثي بهذه السياسات، انخفضت حصص الفراولة بنسبة 50% للبيوريا و55% للنترات، والبصل بنسبة 50%، والبطاطس بنسبة 33% للبيوريا و40% للنترات.

هذه العواقب التي تمثل مصدر رزق ملايين الفلاحين أصبحت الآن في خطر حقيقي. الجمعية العامة للائتمان الزراعي، التي تخدم مساحات شاسعة من الدلتا، تراجعت حصتها الشهرية بنسبة 28% لتسجل 108 ألف طن فقط مقابل 150 ألف طن سابقاً.

المهندس أحمد السيد، الخبير الزراعي وعضو سابق بالجمعيات الزراعية، يقول: "النفط الصغير هو الضحية الأولى، عندما تقطع حصته من السعاد المدعوم، يضطر لشراء السعاد من السوق السوداء بأسعار مضاعفة، مما يزيد تكلفة الإنتاج ويقلل هامش ربحه".

النتيجة الحتمية هي التخلص من زراعة محاصيل استراتيجية أو تقليل المساحات المزروعة. ويضيف: "الحكومة تتحدث عن مخزون كافٍ، لكن على الأرض الفلاحون يبحثون عن شيكارة سعاد بالليوم والليلة، والجمعيات الزراعية ترفض الصرف إلا بشرط تعجيزية".

أزمة متفاقمة: من نقص الغاز إلى تدمير الزراعة

تأتي هذه السياسات بعد أزمة غاز خانقة أدت إلى توقف مصانع الأسمدة لحوالي 30 يوماً في مايو يونيو الماضيين، بسبب توقف الواردات من إسرائيل.

ورغم أن التوريدات عادت بنسبة 100% في سبتمبر، إلا أن الحكومة استغلت الأزمة كذرية لتنفيذ مخططها المرسوم مسبقاً بتحرير سوق الأسمدة وخدمة مصالح المصدرين والآن، بدلاً من تعويض الفلاحين عن الأضرار السابقة، يتم معاقبتهم بتقليل حصتهم تحت ذريعة "تعويض المتأخرات".

د/ سامية حسن، أستاذة المحاسيل الحقلية، تذر من تداعيات خطيرة: "انخفاض حصة الأسعدية بنسبة تصل إلى 55% يعني انخفاضاً حتمياً في الإنتاجية بنسبة متقاربة بين المحاسيل الشتوية التي تُعد السلة الغذائية للمواطنين ستشهد تراجعاً في الكمية والجودة، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق وبزيادة معاناة المواطنين". ورأت: "الحكومة تلعب بالنار عندما تضعف الإنتاجية الزراعية المحلية، تزيد الاعتماد على الواردات التي تستهلك العملة الصعبة، وهو ما يعمق الأزمة الاقتصادية".

المهندس خالد مصطفى، خبير سياسات الدعم الزراعي، يكشف عن خلفية القرار: "هذا ليس قراراً فنياً بل سياسياً محضاً يخص المصانع الكبرى التي يديرها رجال أعمال مقربون من السلطة ضغطت للحصول على نسبة تصدير أعلى لتحقيق أرباح بالعملة الصعبة، والحكومة رضخت لهم على حساب الفلاحين 10% المخصصة للسوق الحرية ستذهب بالطبع لمن يدفع أكثر، وليس للفلاح البسيط". وبضيف: "هذا القرار يكشف عن فساد مستشري وانفصال تام بين السلطة والواقع المعيشي للمواطنين بدلاً من محاسبة المسؤولين عن أزمة الغاز، يُعاقب الفلاحون ويُكافأ المستثمرات".

في النهاية، يبدو أن حكومة الانقلاب قد اختارت طريقاً خطيراً يهدد الأمن الغذائي للبلاد الفلاحون الذين يُعدون عماد الاقتصاد يُحرمون من دعمهم، والمحاسيل الاستراتيجية تُعرض للخطر، والمصانع الكبرى تستفيد وحدها هذه السياسات لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإشعال غضب اجتماعي قد لا يُحمد عقباه".